سعر النفط و التنمية الاقتصادية في دول الخليج العربي

د. محمد علي حميد
كلية الادارة والاقتصاد
/ جامعة واسط

المقدمة

لقد برز منذ الربع الأخير من القرن الماضي و بشكل واضح دور الدول النامية لاسيما دور دول منظمة الأوبك، في الاقتصاد العالمي.فقد استطاعت دول منظمة الأقطار المصدرة للنفط، أوبك، بسط سيادتها على ثرواتها النفطية(التأميم) في سبعينيات القرن الماضي، تزامن ذلك مع ارتفاع سعر النفط الذي استمر حتى نهاية العقد، فقد ارتفع السعر الرسمي لبرميل النفط الخام من١.٢ دولار عام ١٩٧٠ حتى وصل إلى ٣٦ دولار عام ١٩٨٠، تزامن الأمر كذلك مع ارتفاع إنتاج النفط من دول المنظمة وتصديرها إياه [١]. فقد وصلت نسبة إنتاج النفط الخام في دول المنظمة في عام ١٩٧٩ إلى ٤٨.٦% للعالم، أما التصدير فقد بلغت نسبته ٧٩.٢ % للعالم. كل ذلك عمل على رفع عوائد المنظمة من تصدير النفط التي وصلت ذروتها في عام ١٩٨٠ حيث بلغت ٣٠٠١٢٥ مليون دولار، أما فائض ميزان الحساب الجاري فقد بلغ ١٠٢٩٦٢مليون دولار.لكن عقد الثمانينيات شهد تراجعاً كبيراً في سعر النفط والذي تزامن مع انخفاض الإنتاج في دول المنظمة، فقد هبط سعر برميل النفط الخام حتى وصل الى ١٣ دولار عام ١٩٨٦ ويعتبر هذا أدنى مستوى له في العقد المذكور، أما الإنتاج والتصدير فقد تراجعا حتى وصلا إلى أدنى مستوى لهما في عام ١٩٨٥، ونسبتاهما إلى العالم على التوالي: ٢٨.٤%و 51.2%، عوائد تصدير النفط انخفضت إلى ٧٦٦٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٧٥، ووصل عجز ميزان الحساب الجاري إلى٢٠٥٧٣ مليون دولار. لكن سعر النفط ارتفع

عن مستواه في الأعوام التي تلت عام ١٩٨٦ وكذلك الإنتاج والتصدير وما يتبعهما اي العوائد وكذلك فائض ميزان الحساب الجاري، ففي عام ١٩٨٩ ارتفع سعر برميل النفط الخام إلى ١٧.٣دولار، وارتفع دور المنظمة في إنتاج النفط العالمي إلى ٣٥.١ % والتصدير إلى ٥٧.٤%، ووصلت عوائد التصدير إلى ١١٣١٨ مليون دولار وفائض ميزان الحساب الجاري إلى ٧١٧٦ مليون دولار. لم يشهد عقد التسعينيات انخفاضاً في إنتاج وتصدير النفط الخام في دول أوبك، بل بالعكس تماما،فقد ارتقى الإنتاج إلى نسبة ٤٠% – ٤٢% للعالم، أما التصدير فقد تجاوز قليلاً سقف ال ٦٠% للعالم عام ١٩٩١، ثم عاد وهبط في الأعوام التالية، وبلغ عام ١٩٩٩ نسبة٥٥.١% للعالم. لكن سعر برميل النفط الذي بلغ ٢٢.٣دولار عام ١٩٩٠ انخفض في الأعوام التالية حتى وصل ١٥.٥ دولار عام ١٩٩٤، ثم عاد وارتفع إلى ٢٠.٣ دولار، عام ١٩٩٦، بعدها انخفض ثانية عام١٩٩٨ إلى ١٢.٣دولار،ثم ارتفع إلى ٢٨.٢ دولار عام ٢٠٠٣[٢]. وبلغت عوائد التصدير في الأعوام المذكورة على التوالي:١٤٥٩٨٢، ١١٩٧٤١، ١٠٧٣٥٠، ١٦٧٧٩٠ و٢٥٥٠٤٧ مليون دولار[٣]، أما نتائج ميزان الحساب الجاري فعلى التوالي: ١٩٦٣٧، -٦٦٣٠ ، ٢٢٦٩٤،-١٧٣٨٧و ٧٩٠٩٦ مليون دولار [٤]. بعبارة اخرى، ان أحداث القرن الماضي قد جسدت وبشكل واضح جداً الرؤيا الاقتصادية القديمة التي تحذر من خطورة اعتماد اقتصاديات البلدان على محصول واحد.

يعتبر رأس المال احد العناصر المهمة للنمو الاقتصادي والتنمية [٥]. وتتباين دول المنظمة في هياكلها الاقتصادية، مستوياتها التنموية وقدراتها على توظيف عوائد النفط من اجل الارتقاء باقتصادياتها إلى المستوى الذي يؤمن لمجتمعاتها (والأجيال القادمة) حياة أفضل.

يمكن تقسيم دول المنظمة إلى ثلاث مجاميع دولية :

- مرتفعة الدخل، التي يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠٠٠٠ دولار، وتضم هذه المجموعة : المملكة العربية السعودية، الأمارات العربية المتحدة، قطر والكويت،
- متوسطة الدخل، والتي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ٥٠٠٠ دولار، وتضم هذه المجموعة : الجزائر، إيران، فنزويلا وليبيا [٦].
- منخفضة الدخل، والتي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ١٠٠٠ دولار، وتضم هذه المجموعة: نيجيريا، اندونيسيا والعراق[٧].

سنحاول في هذه الورقة أن نتعرف على مدى التقدم الاقتصادي الذي حققته بلدان المجموعة الأولى فقط، وسنطلق عليها للاختصار: دول الخليج العربي.

البنية الاقتصادية لبلدان الخليج العربي

تمتلك بلدان الخليج العربي ثروات نفطية هائلة، حالياً، حسب.إحصاء عام ٢٠٠٣، تقدر احتياطيات النفط في هذه البلاد مجتمعة بحوالي ٤٧٤٧٣٧ مليون برميل من النفط والتي تشكل حوالي ٥٣.٢ %من احتياطيات أوبك النفطية، وحوالي ٤١.٧ %من احتياطيات العالم وتمتلك المملكة العربية السعودية أكثر من نصف احتياطيات النفط في هذه الأقطار والتي تقدر حسب.إحصاء عام ٢٠٠٣ بحوالي ٢٦٢٧٠٠مليون برميل من النفط، انظر الجدول رقم ١. إلى جانب الثروات النفطية تتمتع هذه البلاد بإحتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي والتي تقدر حاليا،.إحصاء عام ٢٠٠٣ حوالي ٤٠١٦٩ مليار متر مكعب أي حوالي ٢٢.٣% من إحتياطيات العالم [٨]. ورغم ان بلدان الخليج العربي بدات إنتاج الغاز الطبيعي في ستينيات القرن الماضي، الا ان الأمارات العربية المتحدة تعد اول دول المجموعة ابتدات التصدير، وشحنت اول دفعة عام ١٩٧٧، واعقبتها قطر في عام ١٩٩٧، أما السعودية والكويت فلم تصدرا غازا بعد[٩].

وتنفرد المملكة العربية السعودية بين دول الخليج العربي بثروات معدنية أخرى مثل الحديد و الذهب و الفضة و الفوسفات و ثروات طبيعية اخرى[١٠] و تحصل المملكة العربية السعودية على دخول سنوية من خلال استقبالها لاعدادا هائلة من المسلمين القادمين لاداء فريضتي الحج و العمرة فالصادرات غير المنظورة و اعادة التصدير و غير ذلك من الخدمات تشكل مصدراً مهما للاقتصاد السعودي و تحصل الاقطار المجاورة على دخول اقل من خلال مرور الحجيج عبر اراضيها (الترانزيت) و هم في طريقهم من وإلى الديار المقدسة.

تعاني دول الخليج العربي من قلة عدد السكان، فحسب.إحصاء عام ٢٠٠٣ بلغ التعداد السكاني للاقطار الاربعة مجتمعة ٢٨٨٤٠ الف نسمة، اي ما يعادل٥.٤% من سكان أوبك، و ٠.٤٤% إلى سكان العالم. تجدر الاشارة هنا إلى ان معدلات النمو الطبيعي في هذه البلاد عالية جدا، فقبل عشرين عاما اي في العام ١٩٨٣ قدر التعداد السكاني في الاقطار بحوالي ١٤٦٢٠ الف نسمة، هذا يعني ان سكان الخليج العربي ازدادوا خلال العشرين سنة المذكورة

بنسبة٩٧.٢%، في الأمارات العربية ارتفع عدد السكان بنسبة ١٤١.٨%، حيث كان عدد سكان البلد في عام ١٩٨٣، ١٢٩٠الف نسمة.

تعتبر المملكة العربية السعودية اكبر بلدان الخليج العربي مساحة واكثرها سكاناً لكن كثافة السكان في الكيلو متر المربع الواحد في السعودية تعد الاقل بين دول الخليج العربي حيث تبلغ حالياً ١١شخصا فقط في حين تبلغ في الكويت١٣٥ شخص في الكيلو متر المربع الواحد.

تعد دول الخليج العربي دولاً حديثة فكل هذه البلاد عدا السعودية حصلت على استقلالها السياسي في النصف الثاني من القرن الماضي،وكما ورد سابقاً، ان عوائد هذه البلاد من تصدير النفط ظلت منخفضة حتى بعد استقلالها السياسي، فلم ترتفع دخول الدول النامية من تصدير النفط الا بعد التاميم ورفع سعر التصدير وفي هذا السياق يذكر ما خلفه الاستعمار من خراب هائل في هذه البلاد على كل ما يمكن ان يبشر بنهضة اقتصادية (لقد عرقل الاستعمار حتى الحركات التنموية التقليدية والطبيعية في البلدان المستعمرة)([١١]) فنسبة الامية حتى يومنا هذا، تصل في بعض بلدان الخليج العربي إلى نصف السكان تقريباً كما هوالحال في المملكة ٤٩% من السعوديين لا يجيدون القراءة والكتابة.

جدول رقم (١)

مؤشرات اقتصادية مختارة لبلدان الخليج العربي

البلد	عدد السكان عام٢٠٠٣ بالآلاف	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٣ بالدولار	احتياطيات النفط عام ٢٠٠٣ بمليارات البراميل	إنتاج النفط عام ٢٠٠٣ بآلاف البراميل يوميا	عائدات تصدير النفط عام ٢٠٠٣ بملايين الدولارات*	متوسط نصيب الفرد من عائدات تصديرا لنفط عام ٢٠٠٣بالدولار*
السعودية	٢٢٦٧٠	٩٣٢٧	٢٦٢.٧	٨٤١٠.٣	٨٤٩٠٨	٣١١٣
الأمارات	٣١٢٠	٢٤٢٤٤	٩٧.٨	٢٢٤٨.٠	٢٥١٥٣	٥٠٦٠
الكويت	٢٤٣٠	١٧٩٤٢	٩٩.٠	٢١٠٧.٦	١٨٧٨٠	٧٩٣٩
قطر	٦٢٠	٣٢٩٤٥	١٥.٢	٦٧٦.٠	٨٨١٤	١٢٦٦٩

* بيانات تقديرية

المصدر:-منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الامين العم السنوي الثلاثون، الجداول، ١-١٥ و ١-١٦ ، كذلك:-

1- OPEC Annual Statistical Bulletin 2003. tables 2،9،13

بعبارة أخرى لا تتطلب التنمية الاقتصادية في اقطار الخليج العربي رؤوس اموال ضخمة فحسب،بل ايضا :

بناء او تطوير البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية (Infer-Structure)مثل طرق المواصلات، المطارات، المستشفيات، المدارس، دور السكن محاربة الامية،رفع المستوى الصحي للمجتمع وتطوير نظم الرعاية الصحية.وفي هذا السياق يجب التأكد على حقيقة، وهي ان التنمية الاقتصادية لاتعتبر هدفا بل وسيلة لتحقيق الهدف الاوهو التنمية الاجتماعية، هناك علاقة وتاثير متبادل ومباشر بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ان اشباع أكبر قدر من الحاجات والمتطلبات والرغبات للفرد والمجتمع يشكل حافزا مباشرا للتنمية الاقتصادية والتي تعتبر القاعدة المادية للتنمية الاجتماعية.

طبيعة الناتج القومي واتجاهات التنمية الاقتصادية في بلدان الخليج العربي

تعتمد اقتصاديات دول الخليج العربي اعتماداً كبيراً على إنتاج و تصدير النفط ويظهر ذلك واضحاً من خلال تاثير سعر النفط و إنتاجه على اجمالي الناتج الوطني والمحلي في هذه البلاد فعلى سبيل المثال كما ورد سابقاً ارتفع السعر الرسمي لبرميل النفط الخام من١.٣ دولار عام ١٩٧٣ دولار إلى دولار ١٠.٤ عام ١٩٧٤ و رغم ان إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية كاكبر اقطار الخليج العربي من كافة النواحي ارتفع في الفترة المذكورة بنحو مليون برميل يومياً اي من ٧.٦ مليون إلى٨.٥ مليون الا ان اجمالي الناتج الوطني باسعار السوق الجارية ارتفع من ٨.٧ مليار دولار عام ١٩٧٣ إلى ٢٣.٢ مليار دولار عام ١٩٧٤. عقد الثمانينات شهد

تدهورا في اسعار النفط فقد انخفض سعر برميل النفط من٢٧.٥ دولار عام ١٩٨٥ إلى ١٣ دولار عام ١٩٨٦ و رغم ان إنتاج النفط في المملكة ارتفع من٣.١ مليون برميل عام ١٩٨٥ إلى ٤.٨ مليون برميل عام ١٩٨٦ الا ان تاثير إنخفاض السعر على الناتج الوطني السعودي كان اقوى. فقد انخفض الناتج الوطني الإجمالي من٩٥.١ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ٧٨.٩ مليار دولار عام ١٩٨٦.ولسعر النفط تاثيرا مماثل على الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام ١٩٩٨ انخفض سعر البرميل الخام (الاسمي) إلى ١٢.٣ دولار، عن ١٨.٧ عام ١٩٩٧ وارتفع الإنتاج كذلك من ٨مليون برميل عام ١٩٩٧ إلى ٨.٢ مليون برميل ١٩٩٨ الا ان اجمالي الناتج المحلي في المملكه أنخفض من ١٦٤،مليار دولار ١٩٩٧ إلى ١٤٥,٧ مليار دولار عام ١٩٩٨، كذلك بأسعار السوق الجاريه [١٢].يستنتج من ذلك لم تغير المملكة كثيرا في هيكلها الاقتصادي فدور النفط ظل محوريا طوال الفترة المنصرمة.

كما ورد سابقاً تتميز اقطار الخليج العربي بقلة عدد السكان، وتمتلك ثروات نفطية هائلة فليس غريباً في ان يصل نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي حتى في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي (اي بعد تدهور سعر النفط في السوق العالمية) إلى مستوى نظيره في الدول المتقدمه، وحتى تجاوزه احياناً، فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٨٣ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر ٢٨٩٢٩ دولار، وكان في حينه الاعلى في العالم [١٣]. في عام ١٩٧٨ بلغ نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي في السعودية ٨٠٤١ دولار، في حين بلغ نظيره الياباني (للمقارنة) في العام المذكور ٧٣٣٠ دولار، البريطاني ٥٠٣٠ دولار [١٤]. ان هبوط سعر النفط في السوق العالمية، ادى إلى انخفاض الدخل القومي في كافة اقطار الخليج العربي، وتعد المملكة العربية السعودية اكثر البلدان تأثراً بانخفاض السعر، فقد وصل نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي السعودي في عام ١٩٩٨ إلى ٦٢٣٦ دولار، وبعد ارتفاع سعر النفط عام ٢٠٠٣ ارتفع المؤشر المذكور إلى ٩٣٢٧ دولار. ان من اسباب انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي السعودي، بالاضافة إلى تدني سعر النفط، هو ارتفاع عدد السكان، من ٨٩٢٠ الف نسمة في عام ١٩٧٩ إلى ٢٢٦٧٠ الف نسمة في عام ٢٠٠٣ [١٥]. منذ سبعينيات القرن الماضي، اي الفترة التي عرفت بالطفرة النفطية، وضعت حكومات الخليج العربي خططاً تنموية طموحة وجبارة وضرورية وطويلة الأجل ، ترمي إلى تصحيح هياكل اقتصادياتها،

الصناعية، الزراعية والخدمية، فهي تحاول التخلص، او التقليل، من الاعتماد على تصدير النفط الخام والمنتوجات النفطية واستبدالها بالبضائع الصناعية وغيرها. يمكن اعتبار البنى التحتية الحالية في دول الخليج العربي التي بدء بناءها واستكمالها في سبعينيات القرن الماضي، انها جيدة، خصوصاً اذا ما قورنت بدول الجوار، وهي اضافة ايجابية في حد ذاتها من المنظور التنموي الطويل الاجل، خاصة اذا ما لحق بها بناء قاعدة إنتاجية صلبة ينهض عليها الاقتصاد على اسس دورية متجددة ويرى بعض المؤرخين الاقتصاديين مثل والتمان روستو إن بناء البنى التحتية (او ما اسماها رأس المال الاجتماعي)يعتبر احد مقومات عملية الانطلاق التنموي.[١٦]. وتحاول حكومات الخليج العربي تطوير نشاط القطاع الخاص، وخفض الاستثمار العام (الممول من الدولة) [١٧]. وهناك محاولات لاستقطاب الشركات الاجنبية وتوفير شروط عمل افضل لها في اقطار الخليج العربي، على امل استبدالها في المستقبل بوطنية، او بمشاركة رأس مال اجنبي .[١٨]

لقد بذلت دول الخليج العربي جهوداً كبيرة واموال ضخمة من اجل تطوير قطاعاتها الزراعية، بغية الحصول على اكبر قدر من الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء. تشير ارقام الجدول رقم ٢ إلى تغيير كبير في هيكل اقتصاديات دول الخليج العربي، فعلى سبيل المثال في المملكة العربية السعودية، انخفض دور الصناعة الإجمالية، بما فيها الاستخراجية، في الناتج المحلي الإجمالي من ٨١% عام ١٩٨٠ إلى ٤٥%عام ١٩٩٧ وارتفاع دور الصناعة التحويلية من ٥ %إلى ١٠%، وكذلك ارتفاع دور قطاع الخدمات من ١٨% عام ١٩٨٠ إلى ٤٩% عام ١٩٩٧ لكن التقدم الذي حققه الاقتصاد السعودي ليس بالحجم الذي ترسمه هذه الارقام بعبارة اخرى لكي يتضح مدى التقدم الذي احرزه الاقتصاد السعودي في الفترة المذكورة ينبغي ملاحظة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي السعودي بنسبة ٤.٦% بين عامي ١٩٨٠ – ١٩٩٧، وكذلك انخفاض إنتاج النفط بنسبة ١٩ %، أما سعر النفط فقد انخفض بنسبة ٤٨ % في الفترة المذكورة [١٩] وكذا بقية اقطار الخليج العربي، وتتلخص مشاكل الصناعة في اقطار الخليج العربي بفقدان هذه البلاد، او قلة ما يلي :

- العمالة الماهرة.
- سوق كبيرة.

- **الثروات الطبيعية.**

الجدول رقم(٢)

تطور الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج العربي في الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٧ (نسب مئوية)

البلدان	السنوات	الزراعة	الصناعة		الخدمات
			التحويلية	المجموع	
السعودية	١٩٨٠	١	٥	٨١	١٨
	١٩٩٠	٦	٨	٥٠	٤٣
	١٩٩٧	٦	١٠	٤٥	٤٩
الكويت	١٩٨٠	-	٦	٧٥	٢٥
	١٩٩٠	١	١٢	٥٢	٤٧
	١٩٩٧	-	-	-	-
الأمارات	١٩٨٠	١	٤	٧٧	٢٢
	١٩٩٠	٢	٨	٦٤	٣٥
	١٩٩٧	-	-	-	-
قطر	١٩٨٠	-	-	-	-
	١٩٩٠	-	-	-	-
	١٩٩٧	-	-	-	-

-غير متوفر

المصدر: **UNCTAD: Handbook of Statistics 2000 part 6**

فكما ورد سابقاً تعاني اقطار الخليج العربي من قلة عدد السكان، ونسبة الامية فيها ما زالت كبيرة [٢٠]. وتتجاوز نسبة الاجانب (القصد هنا مواطنين عرب من اقطار اخرى او بالفعل اجانب) نصف القوى العاملة في بعض اقطار الخليج العربي [٢١]. كلفة تشغيل اجانب خصوصا من ذوي الخبرة والكفاءات قطعاً عاليه[٢٢]، وتنعكس بالتالي على كلفة الإنتاج، صغر السوق المحليه يرغم الشركات والمصانع على خفض الإنتاج وعدم الاستفادة من الطاقات الإنتاجية العالمية، الإنتاج بكميات قليلة يرفع هو الاخر كلفة إنتاج السلع، والتي يصعب تصديرها إلى خارج اقطار الخليج العربي نظراً لضعف قدراتها التنافسية، الحالية [٢٣]. وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على حقيقة ان الوحده العربية كفيلة بحل معظم هذه (المعضلات).

دور التجارة الخارجية في اقتصاديات دول الخليج العربي

للتقدم البشري انعكاسات مختلفة الابعاد والاتجاهات والافاق، فلا تنحصر اهمية التقدم الاقتصادي على رفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع فحسب، بل ضاعف اعتماد[٢٤] المجتمعات على بعضها وتعاونها. ان تفجر الطاقات البشرية جعلت العالم يبدو اصغر، وتلى ذلك تشابك حياة المجتمعات واقتصادياتهم اكثر فاكثر. لقد اصبحت العلاقات الخارجية تشكل عنصراً هاما لتنمية إقتصاديات مختلف البلدان، لا يستطيع بلد ما مهما كان غنياً ام فقيراً، متقدماً ام نامياً، كبيراً ام صغيراً ان يستغني عن التطور العلمي – التكنلوجي الذي يتحقق في مختلف البلدان. العلاقات الخارجية اذن تؤمن المصالح الاقتصادية وغير الاقتصادية، من هنا يبرز دور التجارة الخارجية[٢٥].

الوظيفة الاساسية للتجارة الخارجية هي تأمين الاستيراد الضروري، اي السلع التي لا يمكن إنتاجها داخل البلد،كالثروات الطبيعية مثلاً، او يصعب إنتاجها لاسباب مختلفة، أما دور التصدير فيكمن في توفير النقد اللازم لتغطية (تمويل) الاستيراد [٢٦]. العجز التجاري يعني كما هو معروف تجاوز قيمة ما استورد البلد من سلع وخدمات قيمة ما صدر، يتمتع البلد وفقاً لهذا بقدر اكبر من السلع والخدمات التي ترفع امكاناته الاستثمارية. ارتفاع قيمة الاستيراد على قيمة التصدير يعد ممكناً اذا كان البلد قد ادخر قدراً كافياً من المال، ويمكنه كذلك الاستعانة بالنقد الخارجي، على شكل قروض مثلاً بهذه الطريقة تشبع البلدان قدراً اكبر من احتياجات مجتمعاتها،ولكن هذا ممكناً لفترة محدودة (قصيرة) فقط، فكل بلد يمتلك قدراً محدوداً من الاحتياطي النقدي، أما اقساط القروض وفوائدها فتثقل كاهل الاقتصاد. الديون الخارجية اذن لا يمكن ان ترتفع بدون ضوابط. بعبارة اخرى الاستعانة بالديون الخارجية في الاجل القصير فقط تعتبر وسيلة سهلة ومريحة لكبح جماح التضخم الناجم عن ارتفاع الاستثمار بالقياس إلى الادخار المحلي. الكثير من البلدان تلجأ إلى القروض الخارجية لاستكمال تنفيذ خططها الاستثمارية.

تحقيق فائض تجاري، اي رفع التصدير بالقياس إلى الاستيراد، في بعض الاحيان يعد ضرورة. تنجم الضرورة عندما ينخفض الاستثمار المحلي لدرجة العجز عن استقطاب المدخرات، اي حينما يقل الانفاق على شراء المعروض من السلع والخدمات. بعبارة اخرى، حينما يكون العرض اعلى من الطلب (المحلي طبعاً)، وهذا يمكن ان يؤدي إلى تقليص الإنتاج، انخفاض الدخل، ارتفاع البطالة.. الخ. اي ازمة فائض الإنتاج، تجاوز حجم التصدير حجم

الاستيراد يمثل طلباً جديداً يضاف إلى الطلب المحلي مما يمنع هبوط الإنتاج والدخل،اي يحول دون حدوث ازمة زيادة الإنتاج المذكورة. الفائض التجاري في هكذا حالة اذن يشكل دفعة للاقتصاد باتجاه نمو اقتصادي اسرع.

هكذا فان العجز او الفائض التجاريين يمكن ان يساعدا العناصر الداخلية للنمو الاقتصادي كلا وفق ظروف ومعطيات ومتغيرات محددة، اهمها الاستثمار والادخار.

العجز التجاري يمكن ان يكون عائقاً أمام التنمية الاقتصادية، خصوصاً اذا أدت الصعويات المتعلقة بالتسديد، إلى خفض معدلات نمو الدخل القومي. اسباب عدم توازن الميزان التجاري عديدة، تزداد خطورة العجز التجاري أكثر في مراحل النمو الاقتصادي السريع، فمعدلات نمو الدخل القومي العالية كثيرا ما تؤدي إلى زيادة الطلب على الاستيراد. التغيرات التي تطرأ على هيكل الاقتصاد العالمي يمكن ان تسبب عجزاً تجارياً في بعض البلدان. التطور التكنلوجي يمكن ان يؤدي إلى اختراعات واكتشافات جديدة تحد من الحاجة إلى السلع التي يصدرها بلد ما، كذلك عدم مواكبة البلدان في تطوراتها التقنية، التكنولوجية او رفع الطاقات الإنتاجية تضعف القيمة التنافسية للسلع التي تصدرها تلك البلدان، وهكذا تقل الجدوى من عرض تلك السلع في السوق العالمية وقدتنعدم. نتائج مماثلة تسفر عنها تغيرات سياسة التجارة الخارجية التي تتبعها الدول المصدر اليها، كالسياسة الرامية إلى تقليص الاستيراد، فالعراقيل التي توضعها البلدان المستوردة أمام الاستيراد تخفض صادرات بعض البلدان. التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي يمكن ان تصب في صالح التنمية الاقتصادية لبلد ما، ويمكن ان تعرقلها. فمنذ نهاية القرن الماضي اصبح يطرق مسامعنا وباستمرار مصطلح العولمة، اي امكانية انعكاس الظواهر الاقتصادية على مستوى العالم، كالركود والانتعاش الاقتصاديين وهذا يضعف اقتصاد بعض البلدان ومواقعها بين دول العالم، خصوصاً الدول النامية، ما لم تجر تعديلات مناسبة على اقتصادياتها. ان تأثير العناصر والمؤثرات الخارجية على اقتصاد البلدان يعتمد قبل كل شيء على مدى حساسية اقتصاد تلك البلدان وقدرتها على تحمل الصدمات الخارجية [٢٧]. الحساسية ينبغي ان تفهم على انها مرونة الانظمة الاقتصادية، والانظمة الاقتصادية جزءا من البنيان الاقتصادي طبعا. ويمكن ملاحظة مدى مرونة اقتصاد بلد ما وقدرته على تحمل الصدمات الخارجية من خلال ملاحظة رد الفعل الذي يحدث تغير(terms of trade) السلبي، فالبلدان التي تتسم

إقتصادياتها بضعف القدرة على التصدي لمتغيرات المحيط تتأثر بشكل واضح، فسرعان ما تخفض استيراداتها، وتسبق ذلك بالاستعانة بإحتياطياتها النقديه، أذا كان ذلك ممكن طبعا. على حين يختلف الامر في البلدان ذات الاقتصاد المرن، حيث تجري تعديلات مناسبه لتقليص حجم الاضرار، كذلك تستجيب مثل هذه البلدان للمتغيرات الايجابيه، حيث تجري تعديلات لغرض الاستفادة القصوى. تجدر الإشارة هنا إلى ان البلدان تحتا ج لبعض الوقت (الذي قد يطول و قد يقصر وفقاً لمرونة الا قتصاد) لكي تكيف أقتصادياتها على الاوضاع الجديدة التي تحدثها المؤثرات الخارجيه. فالخطوة الاولى التي تتخذها البلدان في حال هبوط القو ة الشرائيه للتصدير وارتفاع سعر الاستيراد (trems of trade السلبي الذي سبق ذكرة) تتمثل بالسحب من ارصدتها الماليه أو طلب المساعدات الخارجيه. هذا يعني ان البلد يعيش (حاله الانفاق فوق طاقه)، وتستمر هذه الفترة حتى تتخذ أجرات مناسبه، مثل ترشيد الاستهلاك المحلي، خفض الاستيراد أوايجاد بدائل اخرى لتغطية كلفته. هكذا خطوات حصلت متاخره في معظم دول الأوبك.

كما ورد سابقا أن الاعتماد الشديد على التجارة الخارجيه لا يجب ان يكفل الاستقرار للاقتصاد، فتأثير الاعتماد الشديد على التجارة الخارجية يمكن ان يكون ايجابياً على الاقتصاد، لكنه يمكن ان ينعكس سلبا والحالتان مرهونتان بتغيرات المحيط الخارجي. تجدر الإشارة إلى أن التحولات التي تشهدها السوق العالمية منذ عقد الثمانينيات ليست في صالح الدول الناميه.فقد انخفضت وبشكل حاد اسعار كلا من المعادن، الوقود، والمحاصيل الزراعية، ولم يقتصر الانخفاض على الأسعار الحقيقية، فحسب،بل امتد ليشمل الاسعار الاسمية أحيانا [٢٨] وظهرت بعض الاراء القائلة أن أسعار المعادن الحقيقية غير النفطية في السوق العالمية انخفضت في عقد الثمانينيات إلى أدنىمستوى لها منذ أزمة ثلاثينات القرن الماضي [٢٩] . ولم يختلف الامر كثيرا بالنسبة لاسعار النفط في تسعينيات القرن الماضي، فقد انخفض السعر الاسمي لبرميل النفط الخام من ٣٦ دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٣ دولار عام ١٩٨٦، ارتفع قليلا في عام ١٩٨٧ حيث بلغ ١٧.٧ دولار، عاد بعدها لينخفض في العام التالي إلى ١٤.٢ دولار، ثم ارتفع في عام ١٩٨٩ إلى ١٧.٣ دولار. تقلبات مماثلة شهدتها سوق النفط العالمية في تسعينيات القرن الماضي، فقد انخفض السعر الاسمي من ٢٢.٣ دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٦.٣ دولار عام ١٩٩٣، ثم انخفض إلى ١٢.٣ دولار عام ١٩٩٨، ارتفع بعدها في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧.٦ دولار، ثم إلى ٢٨.٢ دولار عام ٢٠٠٣. لم يصل السعر اذن طوال اكثر من عقدين من

الزمن إلى المستوى الذي وصل اليه في عام ١٩٨٠ أما السعر الحقيقي (باسعار عام ١٩٩٥) في عام ٢٠٠٣ وهو ٢٥.٣ دولار ويعد جيدا بالقياس إلى اسعار الفترة التي اعقبت عام ١٩٨٥ فلم يصل حتى مستواه في عام ١٩٧٤، أي التعديل الاول للسعر، حيث كان ٣٢.٨ دولارا،بعبارة اخرى ان سعر النفط الذي تراه منظمة أوبك مناسبا وهو دون سقف ٣٠ دولار للبرميل الواحد(٢٨-٣٠) دولار، اقل من السعر الحقيقي في العام ١٩٧٤ (أنظر الجدول رقم ٣).

جدول رقم (٣):

اسعار النفط الخام الاسمية والحقيقية،(١٩٧٠ – ٢٠٠٣)،دولار / برميل:

السنة	سعر الاسمي	الرقم القياسي* ١٠٠=١٩٩٥	السعر الحقيقي باسعار ١٩٩٥
١٩٧٠	2.1	23.2	٩.١
١٩٧٢	٢.٨	٢٦.١	١٠.٧
١٩٧٤	١٠.٤	٣١.٧	٣٢.٨
١٩٧٦	١١.٦	٣٨.٣	٣٠.٣
١٩٧٨	١٢.٩	٤٤.٩	٢٨.٧
١٩٨٠	٣٦.٠	٥٣.٦	٦٧.٢
١٩٨٢	٣١.٧	٦٢.٩	٥٠.٤
١٩٨٤	٢٨.١	٦٩.٦	٤٠.٤
١٩٨٦	١٣.٠	٧٥.٠	١٧.٣
١٩٨٨	١٤.٢	٨٠.٣	١٧.٧
١٩٩٠	٢٢.٣	٨٧.٢	٢٥.٦
١٩٩٢	١٨.٤	٩٣.٧	١٩.٦
١٩٩٤	١٥.٥	٩٧.٩	١٥.٨
١٩٩٦	٢٠.٣	١٠١.٧	٢٠.٠
١٩٩٨	١٢.٣	١٠٤.٧	١١.٧
٢٠٠٠	٢٧.٦	١٠٧.٣	٢٥.٧
٢٠٠٢	٢٤.٣	١٠٩.٩	٢٢.١
٢٠٠٣	٢٨.٢	**١١١ .٣	٢٥.٣ **

* الرقم القياسي يمثل الناتج المحلي الإجمالي قي الدول الصناعية،كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

** بيانات تقديرية.

المصدر:- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول: تقرير الامين العام السنوي الثلاثون،الجدول١- ١٢.

تعتمد دول الخليج على التجارة الخارجية اكثر من سواها، ففي عام ١٩٨٠ بلغت نسبة التصدير في اجمالي الناتج المحلي السعودي ٧١% الكويتي والأماراتي ٧٨% وانخفضت النسبة في عام ١٩٩٧، بسبب انخفاض سعر النفط، في السعودية إلى ٤٥%، الكويت ٥٣ % أما نسبة الاستيراد فلم تنخفض في الفترة المذكورة بل حتى ارتفعت من ٣٠% عام ١٩٨٠ إلى ٣١% عام ١٩٩٧ في المملكة العربية السعودية، انظر الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤)

تطور هيكل الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج العربي في الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٧ (نسب مئويه)

البلدان	السنوات	الاستهلاك		الاستثمار	التجارة الخارجية	
		الحكومي	الخاص	المحلي	التصدير	الاستيراد
السعودية	١٩٨٠	١٦	٢٢	٢٢	٧١	٣٠
	١٩٩٠	٣١	٤٠	٢٠	٤٦	٣٦
	١٩٩٧	٣٠	٣٥	٢٠	٤٥	٣١
الكويت	١٩٨٠	١١	٣١	١٤	٧٨	٣٤
	١٩٩٠	٣٩	٥٧	١٨	٤٥	٥٨
	١٩٩٧	٢٨	٤٧	١٣	٥٣	٤١
الأمارات	١٩٨٠	١١	١٧	٢٨	٧٨	٣٤
	١٩٩٠	١٦	٣٤	٢٠	٦٦	٤١
	١٩٩٧	-	-	-	-	-
قطر	١٩٨٠	-	-	-	-	-
	١٩٩٠	-	-	-	-	-
	١٩٩٧	-	-	-	-	-

-غير متوفر

المصدر نفس مصدر الجدول رقم ٣

ما زالت دول الخليج العربي تعتمد على الاستيراد لسد احتياجاتها خصوصاً من البضائع الصناعية والمواد الغذائية. فالبضائع الصناعية تتصدر قائمة واردات كافة دول الخليج العربي وتبلغ حوالي ٧٥ بالمئة من اجمالي الواردات، تلي ذلك المواد الغذائية، رغم الجهود الكبيرة

التي بذلت والاموال الضخمة التي انفقت من اجل تطوير قطاع الزراعة خصوصاً في المملكة العربية السعودية فنسبة المواد الغذائية إلى اجمالي الواردات ما زالت تشكل حوالي ١٥ بالمئة (٣٠). تجدر الاشارة هنا إلى ان قطاع الزراعة السعودي يستحوذ الان على ١١ بالمئة من اجمالي قوى البلاد العاملةوتتوزع النسب الباقية على قطاعي الصناعة والخدمات(٣١).

الجدول رقم (٥)

نسبة تصدير النفط إلى اجمالي الصادرات في دول الخليج العربي في ١٩٧٩ – ١٩٩٩

البلد	عام ١٩٧٩	عام ١٩٩٩ (أ)
السعودية	٩٩.١	٩٢.٢
الأمارات	٨٧.٣	٤٤.٢
قطر	٩٥.٩	٦٩.٨
الكويت	٩١.١	٩٢.٥

(أ) .إحصاء تقريبي

المصدر: بيانات عام ١٩٧٩ وفقاً لجدول رقم ٧ من : OPEC Annual Statistical Bulletin 1989. pp.8.

أما بيانات عام ١٩٩٩، فوفقاً لحسابات المؤلف استناداً على عدد عام ٢٠٠٣ من المصدر اعلاه، جدول رقم ٤، ص٤، وجدول رقم ٥،ص٥.

كما تشير ارقام الجدول رقم ٤، ان نسبة النفط إلى اجمالي الصادرات في السعودية والكويت عام ١٩٩٩تجاوزت ال ٩٠%، في قطر والأمارات العربية المتحدة اقل بسبب تصدير البلدين للغاز، كما ذكر سابقاً.

لم تغير دول الخليج العربي كثيرا في هياكلها الاقتصادية، ويظهر ذلك واضحاً من خلال ملاحظة تاثير سعر النفط وحجم تصديره على ميزان الحساب الجاري، فمع بداية انحسار دور منظمة الأوبك في سوق النفط العالمية، وبداية مرحلة انهيار اسعار النفط في السوق العالمية، اي في عام ١٩٨٣،بدات المملكة العربية السعودية تسجيل عجز في ميزان حسابها الجاري والذي استمر حتى نهاية القرن الماضي (إحصاء عام ١٩٩٩) تخلل الفترة المذكورة

عامان ١٩٩٦ و١٩٩٧، حيث سجلت المملكة فائضا طفيفا جدا في الميزان المذكور، ولا يختلف الامر كثيرا بالنسبة لبقية أقطار الخليج العربي وان تفاوت حجم الاضرار. يذكر ان المملكة العربية السعودية قلصت وبشكل واضح استيراداتها طوال الفترة المذكورة،فقد بلغت إستيرادات المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٣: ٣٩١٠٠ مليون دولار(وهذا هو اعلى مستويات الاستيراد في المملكة طوال الفترة المنصرمة) فقد هبط الاستيراد حتى وصل الى نصف او اقل من نصف حجم إستيراد عام ١٩٨٣،فعلى سبيل المثال إستوردت المملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٦ ما قيمتة ١٩١٠٠مليون دولار،في عام١٩٨٧ ٢٠١٠٠مليون دولار وفي عامي١٩٨٨|١٩٨٩، ٢٢٠٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤، ٢٣٣٠٠ مليون دولار، في عام ١٩٩٩، ٢٧٩٠٠ مليون دولار،ومنذ بدايات القرن الجديد حتى عام ٢٠٠٣ تراوحت قيمة الاستيرادات بين ٣٣٠٠٠و ٣٤٠٠٠ مليون دولار.هذا يعني إن البلد إتبع أحد أسهل الطرق التي تتبعها البلدان عند هبوط قوة التصدير الشرائية. وبعبارة اخرى هبطت نتيجة ميزان الحساب الجاري السعودي من اعلى مستوى لها (فائض) عام ١٩٨٠ وهو ٤١٥٠٠مليون دولار، حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها (عجز) عام ١٩٩١ حيث بلغ العجز ٢٧٦٣٧ مليون دولار، اما الفائض الذي تحقق في العامين المذكورين (١٩٩٦و١٩٩٧) فعلى التوالي: ٦٨٠ و٣٦٠ مليون دولار، ولم تسجل المملكة بالميزان عجزا منذ بداية القرن الجديد حتى عام ٢٠٠٣. (٣٣)

في هذا السياق لا بد من ذكر الانفاق العسكري بما فيه استيراد الاسلحة والمعدات الحربية، ودوره في تدهور نتائج الميزان التجاري، فلقد ارتفع الانفاق العسكري بعد كارثة الخليج الثانية بشكل مذهل جدا ويكاد لا يصدق، ففي عام ١٩٩٢ انفقت الكويت ٧٧% من اجمالي ناتجها الوطني، السعودية ٨. ٢٦ بالمئة، في عام ١٩٩٧ هبط المؤشران إلى ٥.٧ في الكويت وفي السعودية إلى ٥.١٤(٣٤).

خلاصة القول، ان التقدم الاقتصادي الذي تحقق في دول الخليج العربي يعد كبيرا بالمقارنة مع الاعضاء الاخرين في منظمة أوبك مثل العراق، الجزائر وليبيا، لكنه ضئيل بالقياس إلى

الضرورات الملحة والأمال المعلقة، نسال الله ان يجعل القرن الحالي علينا افضل من سابقه، والحمد رب العالمين.

ألهوامش

١) كما هو معروف، في تسعينيات القرن الماضي خرجت من عضوية منظمة أوبك دولتان : الاكوادور والجابون. كافة البيانات الجماعية للمنظمة كإنتاج النفط، تصديره...الخ لا تشمل دور الدولتين الخارجتين عضوية المنظمة بصرف النظر عن تاريخ الاحصائيات، اي قبل ان تنسحب الدولتان او بعد انسحابهما.

٢) كافةالاسعار صادرة عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول(اوابك) تقرير الامين العام السنوي الثلاثون لسنة ٢٠٠٣، الجدول ١-١٢.

٣) رغم انخفاض عوائد دول المنظمة من تصديرالنفط في العديد من السنوات الا انها تعتير كبيرة اذا ما قورنت بعوائد الفترة التي سبقت التاميم، على سبيل المثال، بلغت عوائد ايران من تصدير النفط في عام ١٩٧١،١٨٧٠ مليون، عام ١٩٧٣، ٤١٠٠ مليون، في عام ١٩٧٥، ١٩١٠٠ مليون دولار.وبلغت عوائد المملكة العربية السعودية في الأعوام، ١٩٦٥،١٩٦٠، ١٩٧٠ و ١٩٧٥ على التوالي : ٧.٣٣٣، ٦.٦٦٢، ١١٥٤ و٢٥٧٠٠ مليون دولار. انظر:

World Energy Supply 1960 – 1970 and 1971 1975. pp.66.See also:"Quarterly Economic Review".Saudi Arabia Annual. Supplement 1978. pp.1-12.See:Petroleum Economist. June 1979.

٤) كافة ال.إحصاءات بخصوص إنتاج النفط وتصديره، وكذلك العوائد وميزان الحساب الجاري وفقا لـ : OPEC Annual Statistical Bulletin 2003. tables 14. 7 .26.5(بيانات عام ٢٠٠٣ تقريبية).

5)D.R.Kamerschen. R.B.Mckenize and C. Nardinell:Economics. Houghton Miffin Company.Boston Massachusetts.USA.Chapter 38.

٦) في عام ١٩٩٩ وصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا ٧١٨١ دولار. وليبيا هي البلد الوحيد في مجموعة الدول متوسطة الدخل الذي تجاوز الؤشر المذكور فيه سقف خمسة الاف دولار. ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الليبي اعلى من نظيره السعودي الذي بلغ في العام المذكور ٦٧٧٣ دولار. وهذا البلد الوحيد ايضا في مجموعة البلاد مرتفعة الدخل الذي يقل فيه حاليا ، إحصاء عام ٢٠٠٣، نصيب الفرد من الناتج المذكور عن عشرة الاف دولار. لكن الامكانيات الاقتصادية السعودية اعلى بكثير من الليبيه. كما سيتضح. علما بان المؤشر المذكور في ليبيا انخفض في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٠٦٤ دولار.وارتفع في السعودية إلى ٩٣٢٧ دولار. بيانات الناتج المحلي في دول أوبك صادرة عن منظمة أوبك OPEC Annal statistical Bulletin : مصدر سابق.

٧) الحقيقة من الصعب تقييم اداء الاقتصاد العراقي حاليا بعد سقوط نظام صدام،قبل الحصار الذي فرض على العراق عقب غزوه الكويت عام ١٩٩٠تراوح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحدود ثلاثة الاف دولار، وهبط بعد الحصار إلى اقل من ٣٠٠ دولار، ففي عام ١٩٩٨ بلغ المؤشر المذكور ٢١١ دولار فقط، حسب منشورات الامم المتحدة .

8) OPEC Annual Statistical bulletin مصدر سابق

9) OPEC Annual … 1989. and. 1999. 2003 pp. 32. 31. 31. مصدر سابق

10) Anna Zorska. Arabia Saudyjska. Kraja Naftowe. PWE. Warszawa. pp. 84.

11)Jerzy Dudzinski. Najslabiej rozwiete Kraje " trzeciego swiata " Glob Szczecin. 1986. pp. 30 – 31.

12) OAPEC Secretary … pp. 62. OPEC Anuual … pp. 3.4. مصدران سابقان

13) OPEC Facts and Figures. a comparative statistical analysis. Vienna.1984. pp. 39.

14) World Bank Atlas. World Bank. Washington. 1979. pp. 14.

16. مصدر سابق

15)OPEC Annual.. tables 1-2

16) W.W.Rostow. The Stages of Economic Groth. A Non – Communist Manifesto. Cambridge University press. 1960. pp. 17 – 35.

17) A.N. Young. Saudi Arabia. The Making of Finascial Giant. New York. 1983. pp. 20.

18) Anna Zorrska. Arabia Saudyjska … مصدر سابق

١٩) حساباتنا استناداً إلى :

OPEC Annual … 1999. pp. 3. 13. OAPEC Secretary … pp. 62. مصدران سابقان

٢٠) في هذا السياق لا بد من ذكر اهتمام دول الخليج العربي الكبير بالتعليم، فعلى سبيل المثال في عام ١٩٩٨ انفقت الكويت ٧.٥ بالمئة من اجمالي ناتجها الوطني على التعليم، انظر :

UVCTAD. Handbook of Statistics 2000. UN. 2000. part 6.

21) A. Wziatek – Kubiak. opcja I problemy realizacji strategii rozwoju strukturalnie nadwyzkowych krajow naftowych. przyklad Kuwejtu. " prace I Meterialy '' IGKR. Warszawa 1992. pp. 60 – 86.

٢٢) الحقيقة ان دول الخليج العربي لا توظف الاجانب من ذوي الخبرة والكفاءات مثل الاطباء والمهندسين او العمال الفنيين فحسب بل حتى عمال المطاعم وسواق سيارات الاجرة.. الخ، ولهذا دور كبير في خفض الدخل القومي بسبب التحويل بدون مقابل.

23) R. Abro. Ekonomiczne konsekwencje w swiecie arabskim przyszlego sqadku popytu na energie." Biuletyn Ekonomiczny" 1490. pp. 15 – 34.

24) Intenational Organization. 1978. no.1. Dependence and Dependency in the Global system. See also. V. A. Mahler. Dependency Approaches to international political Economy . A Cross – National Study. New york 1980. See also. Dependency Theory. A Critical Reassesment / red. / D. Seers. London. 1981.

25) S.Kuznetz. wzrost gospodarczy narodow. PWE. Warszawa. 1976. pp. 318-319.

26) J.Pajestka. Czynniki I wspolzalenznosci rozwoju spoleczno – gospodarczego – determinanty I postepy. PWE. Warszawa. 1981.

27) D. Hubner. Miedzynarodowe uwarunkowania rozwoju gospodarczego. PWE. Warszawa. 1987. pp. 18 –36.

28) J. Duszinski. Ceny rynku miedzynarodowego lat osiemdzisiatych. " Sprawy Miedzynarowowe " 1989. nr. 5.

29) The sharp fall in commodity prices 1984 – 1988. Finance and Development. 1986. no. 4. pp. 45.

٣٠) الحقيقة ان معظم البيانات قديمة، فاحصائيات عام ١٩٩٠ تعد الاحدث عن تجارة قطر والأمارات، عام ١٩٩٥ بالنسبة للسعودية، تختلف الكويت عن باقي دول المجموعة، فالبلد ينتشر بشكل مستمر ومنتظم، انظر :

Handbook of International Statistics 2000. UN 2000. part 6.

٣١) نفس المصدر السابق.

32) OPEC Annual … table 6. pp. 6. مصدر سابق

33)Ibid

34) World developmenssssst report 2000 / 2001. table 17. pp. 306.